

## زعماء الطوائف والمذاهب يسيطرون على لبنان!

د. وافي ابراهيم

أسهمت عوامل تاريخية، بالتزامن مع الدساتير اللبنانية والصراعات الكبرى في الإقليم العربي، في منع تفكك الجماعات اللبنانية وتحويل أفرادها إلى مواطنين، فعززت من عصبيتها وتفاعلاتها ضمن أطر طائفية ومذهبية تقليدية، الأمر الذي أفرز زعماء يسيطرون على حركة 90 في المئة من اللبنانيين، بدعم مباشر من القوى الدينية والهيمنة على الاقتصاد والإدارات وزخم القوى الأساسية في الإقليم. هؤلاء يحركون انقسامات الشارع اللبناني ويوجهونها نحو مصالحهم، بلبوس مذهبي ظاهري يتكى على عناصر القوة في الداخل والخارج. كيف وصل لبنان إلى هذا المستوى من الانحطاط؟ كان دائما كذلك، لكنه لم يدرك أبدا هذا الاحتقان المتفاقم إلى الأسوأ... لا بأس من الإشارة هنا إلى أننا ورثنا النظام «المتعدد» العثماني وسيطرة القناصل الغربيين على لبنان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ما فجر حروباً طائفية وأسس للانقسامات العمودية. تشكلت الدولة اللبنانية الحديثة، بدفع غربي، على قاعدة تحاصص طائفي، للموازنة مركز القوة فيه، تكرر في دستور ملتبس، لكن التطورات التي حدثت في الإقليم، على المستوى الفلسطيني والسوري والشعبي والعراقي، وخروج مصر من الصراع العربي - الإسرائيلي، ودخول إيران على خط إدارة الصراع، دمّرت طائفية النظام مؤسسة لمهيبته وصولاً إلى القبليّة، ما أدى إلى نشوء «كونفدرالية» مذاهب تطبق نظرية تجميع أبناء هذه المذاهب في شكل متناحر وفقاً للمعادلة التالية: السيطرة على كل من حركة توزيع المال العام والإدارة والترقي وتغطية كل ما يحدث ضمن الدائرة المذهبية. والخطر تجسّد في الاستيلاء على التعليم المدرسي، فصار كل مذهب ينشئ أطفاله ثقافياً وفق ضرورات تماسك الجماعة، عبر نظام تعليمي يتعلمون من خلاله أشكال الولاء للقيادات الدينية والتاريخية، فيخرج هؤلاء الأطفال من المدرسة إلى الجامعة، رجالاً أكبين متمسحين في الشكل وغير مهادين في المضمون، ما ينتج فروقات ثقافية هائلة بين جماعات اللبنانيين تزداد سوءاً مع الانعزال الجغرافي في «غيتوات» خاصة بالطوائف والمذاهب (الجيل المسيحي - الجيل الدرزي - الضاحية والجنوب الشيعيان، طرابلس والطريق الجديدة السنيّتان).

وبذلك، ازداد ارتباط الجماعات بعلاقات الخطية السياسية والتمويل من الإقليم المغامي لمجمل النفقات. ولتتمتع القوى القيادية التي تحرك الجماعات أمسك كل منها بجزء من الدولة، محاصصاً بين إيراداتها لتعزيز زبائنته ومستولياً على الإدارة على قاعدة إلغاء «الكفاءة»، مقابل صعود مبرزة «الولاء المطلق للزعامة»، إلى جانب فساد مستشر يلهتهم الأخضر واليابس... إنها مزمنة قادة المذاهب «بحيون ويميتون» ومن دون مبالغة.

وكان إمساك هؤلاء بالقوى الدينية وسيلة جاذبة للتجميع، وفرض الطاعة على الأفراد بقوة الغيب، لذلك نلاحظ أن الزعامات السياسية، تسيطر على المراكز والشخصيات الدينية والمذهبية الأساسية، من شيوخ ومطارنة ومفتين ودعاة ورهبان، يتدخلون في الصغيرة والكبيرة في حياة الأفراد، ويلبسون الصراعات الإقليمية والدولية أبعاداً تاريخية.

واستكمالاً لدورة تأسيس القبائل، اخترع الجماعات أنساباً مشتركة لأفرادها، تردها حيناً إلى قحطان وأحياناً إلى عدنان، مع محاولات للاتصال بالزعماء من الأنساب الشريفة والعريقة. وبالنتيجة، فإن اجتماع السيطرة على الدستور إلى حدود إلغاءه، والاقتصاد إلى درجة تطويعه، والإدارة والدعم الإقليمي مع بركات القوى الدينية، جعل أوضاع الجماعات اللبنانية شبيهاً بأوضاع القبائل في أقصى الأسيكو وأفريقيا واليمن. لذلك يمكن الجزم، من دون تردد، بأن لبنان «فدرالية» قبائل مذهبية، تتباين في كل شيء تقريباً، من التضامن الداخلي المفكك، إلى التحالفات الإقليمية والدولية المتناقضة والثقافات المتباينة المستندة إلى شبه انعزال جغرافي بين «غيتوات» تتبادل العلاقات فيما بينها في الحد الأدنى، ولا تزال العاصمة بيروت تلعب دوراً في تنظيم التفاعلات بين جماعات لبنان وكأنها مقرّ متفق عليه يمكن أن نسميه «دار هدة». فهل هناك إمكانية لتدمير هذه القبائل وإعادة توحيد أفرادها؟ هذا يستلزم طرح الإشكالية التالية: كيف نحول الأفراد إلى مواطنين؟

هذا لا يكون إلا باستلزام المشروع الديمقراطي الذي يطرح المساواة على ثلاثة مبادئ:

- عدالة سياسية، يصعب اللبنانيون بموجبها متساوين في الدستور والتطور السياسي والقانوني.
- عدالة اقتصادية: المال العام «مال الشعب»، تنظم القوانين فقط طريقة إنفاقه بإنماء فعلي يصيب الناس جميعاً ويرفع عنهم سيطرة الزعامات، مطيحاً بالفساد الذي أصبح هو القانون السائد.
- عدالة اجتماعية: فرملة الدور الديني في السياسة وإعادته إلى تنظيم العلاقة بين الفرد وربّه فقط، على أساس التساوي الكامل بين اللبنانيين، مع تبني نظام أحوال شخصية متقارب إلى حدود عدم إثارة «حراس الهيكل»، وهذا يتطلب إلغاء «مدارس الطوائف» عند أربعة مذاهب سنية وشيعية ودرزية ومسيحية، لأن هذه المدارس تنتج «المواطن الطائفي المستقبلي».

هذا ما فعلته كل الدول المدنية التي أبعدت التسلط الإقطاعي. والديني عن حركة تفاعلاتها، ففككت الجماعات الدينية والقبليّة وبنيت الدول الحديثة في أقل من نصف قرن، لكن هذا الأمر يتطلب «غلباً» وليس تسوية لا تنتج إلا استمراراً للعقل المذهبي الذي يدمر لبنان وأهله.

لبنان إلى أين؟ «فدرالية» الجماعات اللبنانية لا تزال عصبية على التغيير لأن تطورها مرتبط بحركة الإقليم من جهة، والحركة الداخلية من جهة ثانية. فالإقليم يحتاجها في صراعاته، وهي نجحت في الداخل في إلغاء كل مظاهر الوعي النقابي والإعلامي والحزبي. لذلك يبقى الزعماء موصولاً باستمرار القوى الأساسية الطائفية في سيطرتها المدمرة على الاقتصاد والسياسة، ما يؤدي إلى مزيد من إفقار الناس مقابل تضامن المتضررين، فضلاً عن أن اتجاه الصراع الإقليمي إلى الأمام والزلزال قد يبيح الدعم من الداخل ويقصده إلى الحدود الدنيا.

وفي انتظار تفكك قبائل لبنان، على قاعدة المشروع الوطني، تتسارع الأحداث في الشرق الأوسط، بما يخدم إنتاج أوطان حديثة تحترم حقوق المواطن في العيش الكريم والحياة المستقرة.

## هل يشتري القاهرة من باع القدس وبغداد وبيروت ودمشق؟

جمال العلق

منذ اندلاع الصراعات والحروب على دول المنطقة، بغض الربيع العربي الذي لم يحمل إلى المنطقة إلا الدماء والقتل والدمار والتقسيم، وتصدر التنظيمات السلفية للمشهد السياسي في أكثر من بلد عربي، والتي كان أشدها سوءاً «داعش» والنصرة» في سورية و«الإخوان المسلمين» في مصر، هناك خلايا يُعتقد أنها موجودة في عموم المغرب العربي، لكنها ما زالت نائمة لأن دورها لم يكن بعد.

كان وصول «الإخوان المسلمين» إلى الحكم، متسللين من بين جموع المصريين في ميدان التحرير بدعم قطري وتركي، خطاً تاريخياً ما زالت مصر تدفع ثمنه حتى اليوم. فما وقعت فيه مصر أسوأ من حرب معلنة فيها خصم واضح المعالم له هدف معروف، لأن الإخوان، ومن خلفهم القوى الداعمة، استطاعوا خلال أقل من عامين إحباط ملايين الناس وتدمير أحلامهم في التغيير الذي لم يتحقق منه شيء، فبدأ التسعين مليوناً يعاني اقتصادياً والحكم المخلوع ترك خلفه آلاف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة. فكيف ستخرج مصر من الزجاجة التي وضعت فيها نتيجة اتفاق سلام مزعوم لم يصدّق المصريون منه إلا الفقر والجوع، ومعدلات تنمية ليست مشجعة، بلغة الأرقام، بالإضافة إلى ارتهاق اقتصاد كبرى الدول العربية للمساعدات والديون الخارجية، ما أدى إلى عزلها عن المحيط الدولي والإقليمي ورهن سياستها الخارجية للمال المدفوع لها أميركياً أو عربياً؟ جاء المؤتمر الاقتصادي في شرم الشيخ «مصر

لماذا هذا المد الاقتصادي الكبير لمصر؟ هل هو مكافأة لقرارها حظر حركة الإخوان المسلمين ومن في فكها؟

يدرك الداعمون لمصر اليوم أهميتها الجغرافية ودورها السياسي المحوري في المنطقة، فهي مجاورة لفلسطين المحتلة وليبيا ولها عمق بحري في المتوسط والبحر الأحمر، وهذا ما دفع الممولين إلى استعابها، ولا أبلغ إن قلت تكبيرها اقتصادياً، وإذا كان من حق المصريين البحث عن حلول إسعافية لاقتصادهم المنهك، إلا أن الثمن السياسي الذي قد تدفعه مصر لاحقاً ليس بالقليل، فحسب كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي فإن الفضل في انعقاد هذا المؤتمر يعود إلى السعودية التي أصبح مشروعها واضحاً اليوم، ولا يحتاج إلى فك الغاز فهي تحارب بالمال والسلاح كل من يخالفها أو لا يوافق على نهجها وموقفها حيال القضايا العربية، كما أنها تتحمل جزءاً كبيراً من نتائج الدمار الذي حصل في العراق وسورية والأعمال الإرهابية التي استهدفت لبنان. إن الدور السعودي، في المنطقة، لا يقل خطراً عن الدور التركي ولا عن الدور «الإسرائيلي» في تهديد أمن الدول العربية. فالرياض هي التي ساهمت في تشكيل تحالف ضد المقاومة إبان العدوان الصهيوني على لبنان في تموز 2006، وهي التي دفعت بالأمر إلى التقيد في العراق من خلال محاولاتها إثارة الفتن الطائفية، وهي التي أعلنت مراراً عن رغبتها في تدمير الدولة السورية، بالإضافة إلى دورها في لبنان واليمن وهيمنتها على القرار الخليجي في ما يخص القضايا الإقليمية. بعد كل ذلك، هل ستكون السعودية رحيمة مع مصر وتدعم اقتصادها فعلاً لكي ينهض من جديد، مع المحافظة على استقلال قرار القاهرة السياسي؟ تساؤل يرسم المسؤولين المصريين الذين وقعوا على الاتفاقيات الاقتصادية في مؤتمر شرم الشيخ.

## بري عرض التطورات مع الخازن والتقى السفير البرازيلي الجديد



بري مستقبلاً قادري في عين التينة (حسن ابراهيم)

عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري الأوضاع العامة مع زواره في عين التينة، حيث استقبل السفير البرازيلي الجديد جورج قادري، في حضور المستشار الإعلامي علي حمدان. ثم استقبل رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن الذي أشار إلى أنه تداول مع الرئيس بري «مجريات الأوضاع الداخلية والإقليمية». وقال: «أكد دولته ثبات المسار الحواري بين تيار المستقبل وحزب الله وأن لا معوقات أمامه، فهو عامل استقرار للوضع الداخلي وسط اهتزازات المنطقة. واعتبر الرئيس بري أن الفظة الدولية والإقليمية ما زالت تراعي تحييد لبنان عن الصراع الميداني القائم في المنطقة. وتطرق دولته إلى الموضوع الرئاسي واعتبره هاجساً وطنياً، بل إنه بمثابة همّه اليومي، وما دعواته المتكررة إلى الانتخاب، إلا من قبيل وضع الجميع أمام مسؤولياتهم الدستورية والوطنية، إذ لا يمكن تجاهل هذا الاستحقاق لأنه يأتي في صلب الواجبات الوطنية».

ولفت الخازن إلى أنّ رئيس المجلس أكد «تمسكه بالمشروع وضرورية اضطلاع الحكومة بمسؤوليات أحدثها الفراغ

الرئاسي، مؤكداً حرصه على المحافظة الأمينة لأحكام الدستور، آخذاً في الاعتبار المشاعر التي تتحكم بالمسيحيين، وأمسلاً أن تتوصل القيادات المسيحية إلى مخرج يليق حاجه البلاد إلى رأس السلطة الدستورية».

وأضاف: «لحيت على دولته، لكونه محسناً للشعور المسيحي، أنّ يشدّد على إيلاء المناصفة حيزاً مهماً لأنها تصب في مصلحة العيش الوطني وتبعد منطق التهميش عن حقوق الفئات. وركزت في مطالبته

وكشف الخازن أنه وضع الرئيس بري في أجواء اللقاء القصير الذي جرى بينه والطران بولس مطر ووزير الخارجية الأميركي جون كيري، وقال: «هذا الأمر ملك الرئيس بري».

نقل اعتمادات من احتياط الموازنة العامة إلى موازنة بعض الوزارات للإدارة للعام 2015 على أساس القاعدة الإثني عشرية، وذلك لأغراض متعلقة بنشاطات هذه الوزارات والإدارات، ولا سيما منها تأهيل بعض المستشفيات الحكومية.

ثانياً: الموافقة على طلب بعض الوزارات قبول هبات مقدمة لمصلحتها من بعض الجهات.

ثالثاً: الموافقة على طلب وزارة الخارجية قبول ترشيح سرفاء أجنبية لدى لبنان.

رابعاً: الموافقة على مشاريع مراسيم ترمي إلى تعيين بعض أفراد الهيئة التعليمية.

خامساً: الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى إنشاء ثانوية رسمية باسم ثانوية الشهيد الرائد وسام عبد الرسمية - في دير عمار في قضاء الضنية.

سادساً: الموافقة على طلب وزارة البيئية إعلان الخامس من شهر أيار من كل عام يوماً وطنياً للسلاخ البحرية في لبنان.

سابعاً: الموافقة على إصدار طوابع بريدية تذكارية، تخليداً لرحلات الاستقلال: محمد الفضل، سعد الملا، رشيد بيضون، مارون كنعان وهنري فرعون».

كما عين مجلس الوزراء جلسة في 16 نيسان المقبل لمناقشة الموازنة المالية.

نقل اعتمادات من احتياط الموازنة العامة إلى موازنة بعض الوزارات للإدارة للعام 2015 على أساس القاعدة الإثني عشرية، وذلك لأغراض متعلقة بنشاطات هذه الوزارات والإدارات، ولا سيما منها تأهيل بعض المستشفيات الحكومية.

ثانياً: الموافقة على طلب بعض الوزارات قبول هبات مقدمة لمصلحتها من بعض الجهات.

ثالثاً: الموافقة على طلب وزارة الخارجية قبول ترشيح سرفاء أجنبية لدى لبنان.

رابعاً: الموافقة على مشاريع مراسيم ترمي إلى تعيين بعض أفراد الهيئة التعليمية.

خامساً: الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى إنشاء ثانوية رسمية باسم ثانوية الشهيد الرائد وسام عبد الرسمية - في دير عمار في قضاء الضنية.

سادساً: الموافقة على طلب وزارة البيئية إعلان الخامس من شهر أيار من كل عام يوماً وطنياً للسلاخ البحرية في لبنان.

سابعاً: الموافقة على إصدار طوابع بريدية تذكارية، تخليداً لرحلات الاستقلال: محمد الفضل، سعد الملا، رشيد بيضون، مارون كنعان وهنري فرعون».

كما عين مجلس الوزراء جلسة في 16 نيسان المقبل لمناقشة الموازنة المالية.

نقل اعتمادات من احتياط الموازنة العامة إلى موازنة بعض الوزارات للإدارة للعام 2015 على أساس القاعدة الإثني عشرية، وذلك لأغراض متعلقة بنشاطات هذه الوزارات والإدارات، ولا سيما منها تأهيل بعض المستشفيات الحكومية.

ثانياً: الموافقة على طلب بعض الوزارات قبول هبات مقدمة لمصلحتها من بعض الجهات.

ثالثاً: الموافقة على طلب وزارة الخارجية قبول ترشيح سرفاء أجنبية لدى لبنان.

رابعاً: الموافقة على مشاريع مراسيم ترمي إلى تعيين بعض أفراد الهيئة التعليمية.

خامساً: الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى إنشاء ثانوية رسمية باسم ثانوية الشهيد الرائد وسام عبد الرسمية - في دير عمار في قضاء الضنية.

سادساً: الموافقة على طلب وزارة البيئية إعلان الخامس من شهر أيار من كل عام يوماً وطنياً للسلاخ البحرية في لبنان.

سابعاً: الموافقة على إصدار طوابع بريدية تذكارية، تخليداً لرحلات الاستقلال: محمد الفضل، سعد الملا، رشيد بيضون، مارون كنعان وهنري فرعون».

## مجلس الوزراء بحث موضوع المبعدين وحدد موعداً لمناقشة الموازنة



مجلس الوزراء منعقد في السراي الحكومية (الداتي ونهرا)

جدّد رئيس الحكومة تمام سلام المطالبة «بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، بعدما طالت فترة الشغور، وانعكس ذلك سلباً على عمل المؤسسات الدستورية كافة». وفي مستهل جلسة مجلس الوزراء التي عقدت برئاسته في السراي الحكومية أمس، في حضور الوزراء الذين غاب منهم وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر، أكد سلام «أن لرئيس الجمهورية دوراً أساسياً في انقضاء عمل هذه المؤسسات لأنّه رأس الدولة وحامي الدستور ورمز وحدة الوطن».

ووفق مقررات الجلسة التي تلاها وزير الإعلام رمزي جريج «تناول الوزراء خلال الجلسة المجلس موضوع اللبنانيين المبعدين من دولة الإمارات العربية المتحدة، فأشار دولة الرئيس إلى أنه بحث في هذا الأمر مع رئيس حكومة دولة الإمارات الذي نوّه بدور اللبنانيين». وأشار جريج إلى أنّ الرئيس سلام أكد أنه ستتم متابعة التدابير المتخذة في حق اللبنانيين «وإجراء التباينات اللازمة مع السلطات الإماراتية للوقوف على ظروفها وأسبابها». بعد ذلك انتقل المجلس إلى بحث المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجلسة، فناقشها واتخذ في صدها قرارات أهمها: «أولاً: الموافقة على مشاريع مراسيم ترمي إلى

## مجلس الأمن دعا إلى مساعدة لبنان للتعامل مع تدفق النازحين السوريين

دعا مجلس الأمن الدولي، قبيل انعقاد المؤتمر الدولي الثالث للنازحين في 31 آذار في الكويت، المجتمع الدولي إلى «تقديم مساعدات سخية للبنان الذي يستضيف أكثر من مليون نازح سوري». وعبر الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن، في بيان صدر عنهم بالإجماع، عن «قلق بالغ إزاء تداعيات استضافة أكثر من 1.8 مليون نازح سوري على استقرار لبنان واقتصاده، وإزاء التحديات الاستثنائية التي يطرحها هذا الوجود». وأكدوا أهمية تقديم مساعدة للبنان في جهوده للتعامل مع تدفق النازحين، لا سيما عبر تزويدهم بالخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، من أجل الحفاظ على استقرار البلاد وأمنها». وحثّ المجتمع الدولي على الإسراع في تقديم المساعدات التي سبق وأعلن عنها، وعلى زيادة ملموسة في المساعدة المقدمة للبنان لمناسبة انعقاد مؤتمر الكويت».

## سليمان: من دون قانون انتخاب سنبقى نراوح مكاننا

لفت الرئيس العماد ميشال سليمان إلى «أنّ الدستور ينصّ على الحوار والوفاق والمناقشة وهذه أمور مهمة جداً وهي روح الدستور»، مشدداً على «أنّ الوفاق لا يعني التعتيل والحوار لا يعني الفايضة وأي حوار لا يوصل إلى انتخاب رئيس والنزول إلى المجلس النيابي هو حوار ضائع ولا جدوى منه، لأنه يجب انتخاب رئيس دور المحافظة على الميثاقية». وخلال ندوة عن «الجمهورية ورئاستها» بين ممارسة الأوس والتطلع إلى الغد» ألقاها في قاعة تشارلز هولسر، بدعوة من معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية، قال سليمان: «رغم الجهود التي يبذلها رئيس الحكومة تمام سلام لا تستطيع هذه الحكومة أن تحل مكان رئيس الجمهورية. مهما فعلوا هناك أمور يقوم بها رئيس الجمهورية لا يمكن للحكومة أن تقوم بها».

**صوتك**  
**شعلة**  
**الجديد**  
السبت 08:40 PM